الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

جميع رحلات «الكويتية» من مبنى «T4» عدا نيويورك.. الأحد المقبل

أعلنت الخطوط الجوية الكويتية في بيان صحافي أمس أنه اعتبارا من الأحد المقبل سيتم تشغيل جميع الرحلات المغادرة إلى والقادمة من جميع الوجهات، (ما عدا الرحلات من وإلى نيويورك)، عبر مبنى الركاب (T4). وقال رئيس لجنة التشغيل في الإدارة العامة للطيران المدني م.صالح الفداغي ان التشغيل إلى نيويورك مستمر حالياً عبر مبنى الركاب (T1). ودعا الفداغي جميع المسافرين على رحلات الخطوط الجوية الكويتية والمستقبلين لهم إلى التوجه مباشرة إلى مبنى الركاب (T4) اعتبارا من الأحد المقبل.

طلبت ملء الشواغر من الشركات النفطية الزميلة بأقصى سرعة

«كيبيك» تطلب 300 وظيفة فنية وإدارية

أحمد مغربي

قال مصدر نفطي مسؤول لـ«الأنباء» ان الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) كشفت عن وجود 300 وظيفة شاغرة ما بين وظائف فنية وادارية لذوي الخبرة المهنية التي تمتد ما بين 5 و12 عاما.

وذكر المصدر أن الشركة حددت 100 وظيفة للانتقال من داخل القطاع النفطي، وقامت بإرسال تعاميم خاصة بالشواغر إلى الشركات النفطية تمهيدا لبدء عملية الانتقال وفقا للخبرات الوظيفية التي حددتها الشركة، مشيرا الى ان الشركة طلبت 67 وظيفة فنية بين مهندسين للتخطيط وادارة المخاطر والتصاميم الهندسية ومشغلين الحقل بالإضافة الى مهندسين للأنابيب وكهرباء ومعدات دوارة ومراقبة مشاريع، فيما تم طلب وظائف ادارية كمحاسبين وعلاقات عامة وإعلام.

علما ان الوظائف المذكورة آنفا تقتصر على الكويتيين فقط.

وتدير شركة كيبيك البالغ رأسمالها 1,8 مليار دينار، مصفاة الزور الاكبر في الشرق الاوسط بطاقة 615 ألف برميل يوميا، بالإضافة الى منشأة استيراد الغاز المسال ومجمع بتروكيماويات الزور.

وطلبت الشركة في اعلانات الوظائف خبرات تمتد لـ 12 عاما للتخصصات الفنية لمشروع البتروكيماويات و5 سنوات في وحدات التشغيل الداخلية في المشروع، بالإضافة الى الالمام التام بمهام العمل اليومية للوحدات ومتطلبات إصدار تصاريح العمل ومعايير الصحة والسلامة والبيئة.

الوظائف متاحة للكويتيين بخبرات تمتد لأكثر من 12 عاماً

إعلانات توظيف قريباً داخل الكويت.. يعقبها خارجياً

وقال المصدر ان إعلان التوظيف التابع لـ «كيبيك» سيكون للجامعيين الاداريين تخصصات محاسبة، حيث طلبت وظائف مدققين داخليين ويكون مهام عملهم التدقيق على الأنظمة، الإجراءات والعمليات التشغيلية والمالية في المؤسسة والشركات النفطية التابعة وذلك بخبرة ممتدة لا تقل عن 4 سنوات وتعطى الافضلية للخبرة في مجال الصناعة النفطية وللمدققين الحاصلين على إحدى الشهادات المهنية (CA، CPA، CIA). وتخطط شركة «كيبيك» إلى ملء الشواغر الوظيفية من خلال الطلب الداخلي من الشركات النفطية الزميلة، ومن ثم تقدير الاحتياجات تمهيدا لعمل إعلان داخل الكويت لملء الشواغر المتبقية، وفي حالة تعذر الحصول على كل الوظائف يتم عمل اعلانات خارج الكويت لطلب تلك الوظائف.

وذكر المصدر ان الشركة حددت لعمليات الانتقال الداخلية في القطاع النفطي ان يقوم الموظف الذي لديه رغبة في الانتقال بمراجعة شعبة النقل التابعة لفريق عمل القوى العاملة والنقل، وبدأ ذلك اعتبارا من يوم الاربعاء الماضي حتى يوم الثلاثاء 4 ديسمبر المقبل. هذا، ويبلغ عدد الوظائف الإدارية والفنية للكويتيين حديثي التخرج التي ستستوعبها «كيبيك» خلال السنوات الخمس القادمة 7700 وظيفة.

وأضاف أن هذه الخطة تشمل جميع الوظائف الفنية والإدارية لجميع نشاطات الشركة، والتي تسعى بها الشركة الى توفير اكثر فرص ممكنة للقوى العاملة الكويتية بما فيها حديثو التخرج ودعمها وتطويرها لتشغيل اصول الشركة المتكاملة والارتقاء بها الى المستويات العالمية.

7701 وظيفة في «كيبيك» خلال 5 سنوات

قال المصدر إن شركة «كيبيك» تتوقع استقطاب 7701 وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة، اعتبارا من 2018/2017 وحتى 2022/2021.

وفي التفاصيل قال المصدر إن الشركة قامت بتعيين 801 وظيفة خلال 2018/2017، وخلال السنة المالية الحالية 2019/2018 سيتم تعيين 1400 وظيفة، وبحلول 2020/2019 سيتم تعيين 1650 وظيفة، أما عام 2021/2020 فسيتم تعيين 1900 وظيفة، وبحلول عام 2022/2021 سيتم تعيين 1950 وظيفة.

11 شركة قدمت عروضها المالية لوزارة الأشغال

73 مليون دولار أقل العروض المالية لتنفيذ طريق بين ميناء مبارك الكبير وجزيرة بوبيان

محمود عيسى

تلقت وزارة الأشغال العامة عروضا من 11 شركة مقاولات للمشاركة في مشروع بناء طريق يربط بين المرحلة الأولى من ميناء مبارك الكبير والطريق القائم حاليا في جزيرة بوبيان.

وقالت مجلة «ميد» إن الشركات التي قدمت عروضا للمشروع وقيمتها جاءت على النحو التالي:

- شركة الخليج للحفر: 73 مليون دولار
- شركة جلفار للمقاولات: 85 مليون دولار
- كوبري للإنشاءات: 94 مليون دولار
- الغانم الدولية للتجارة العامة والمقاولات: 104,6 ملايين دولار
- عبد المحسن الخرافي وأولاده: 107,9 ملايين دولار
- شركة الكويت الاولى للتجارة العامة والمقاولات: 111,6 مليون دولار
- بيت البناء الكويتي: 135,9 مليون دولار
- شركة المجموعة المشتركة للمقاولات: 121,1 مليون دولار
- شركة الخليج المتحدة للإنشاءات: 157 مليون دولار
- المقاولون العرب الكويت: 159 مليون دولار
- الأحمدية للمقاولات والتجارة: 200,2 مليون دولار

وكانت الكويت قد ذكرت العام الماضي أنها تعتزم استئناف عملية التنفيذ لمجموعة رئيسية من عمليات الحفر والاستصلاح لميناء مبارك الكبير.

ويشمل نطاق العمل في المرحلة الأولى من المشروع أعمال الحفر لحوض الميناء وكذلك القنوات. وقد تم تأهيل 10 شركات متخصصة في الأعمال البحرية والحفر للدخول في المناقصة بين عامي 2012 و2014. ولكن المجلة قالت إن عملية التوريد والترسية في مجموعة الأعمال 3A لم تحقق أي تقدم يذكر منذ ذلك الوقت، في حين استكملت المجموعتان الاولى والثانية من المرحلة الاولى

العبدالجليل نائباً والمطيري أميناً للسر والطحيح أميناً للصندوق

مهند الصانع رئيساً للجمعية الاقتصادية

لقطة لأعضاء مجلس الإدارة

عقدت الجمعية الاقتصادية الكويتية مساء الأربعاء الماضي اجتماع الجمعية العمومية العادية، حيث تمت مناقشة وإقرار التقرير الإداري والمالي السنوي للسنة المالية 2017 /2018 وانتخاب مجلس إدارة جديد للسنتين الماليتين 2018 /2019 و2019/ 2020. وقالت الجمعية في بيان صحافي ان الانتخابات أسفرت عن فوز قائمة التطوير الاقتصادي بجميع مقاعد مجلس الإدارة، حيث حصل عبدالوهاب الرشيد المركز الأول في عدد الأصوات بمجموع 275 صوتا، يليه في المركز الثاني أحمد القاضي بمجموع 269 صوتا، يليه في الثالث والثالث مكرر كل من مهند الصانع وفيصل البدر بمجموع 268 صوتا، يليه في المركز الخامس أحمد الملا بمجموع 264 صوتا، وفي المركز السادس مشاري العبدالجليل بمجموع 260 صوتا، وفي المركز السابع عبدالعزيز الحميضي بمجموع 256 صوتا، يليه في المركز الثامن منى المعراج بمجموع 252 صوتا، وفي المركز التاسع والتاسع مكرر كل من أحمد الطحيح وخالد المطيري بمجموع 251 صوتا. وصرح خالد المطيري بأن مجلس الإدارة الجديد عقد اجتماعه الأول بعد إجراء عملية الانتخابات وتم خلال الاجتماع تشكيل المناصب الإدارية لمكتب مجلس الإدارة للعامين 2018 /2019 و2019/ 2020، حيث تم تشكيل المناصب التالية بالتزكية: مهند محمد الصانع رئيسا لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، ومشاري عبدالله العبدالجليل نائبا للرئيس، وخالد صنهات المطيري أمينا للسر، وأحمد راشد الطحيح أمينا للصندوق.

نشاط إيجابي استباقاً للمرحلة الثانية من الترقية الشهر المقبل

480 مليون دينار مكاسب البورصة في نوفمبر

شريف حمدي

انتعشت البورصة الكويتية خلال الشهر الجاري وحققت العديد من المكاسب على مستوى المؤشرات والمتغيرات، وفي مقدمتها المكاسب الرأسمالية التي بلغت بنهاية تعاملات الشهر 480 مليون دينار كانت سببا في استقرار هذه القيمة فوق 29 مليار دينار، إذ أنهت البورصة تعاملات الشهر عند 29,058 مليار دينار ارتفاعا من 28,577 مليارا الشهر الفائت.

وكانت هناك بعض العوامل المؤثرة على مجمل أداء البورصة الكويتية خلال نوفمبر وأهمها ما يلي:

- استهداف العديد من الأسهم خاصة القيادية المدرجة بالسوق الأول، وذلك عقب انتهاء موجة بيع موسعة على هذه النوعية من الأسهم خلال شهر اكتوبر في أعقاب ترقية البورصة قبل نهاية سبتمبر الماضي.
- عزز الإقبال على الأسهم القيادية حركة استباقية لاستكمال الترقية كمرحلة ثانية في ديسمبر الذي بات على الأبواب، حيث لوحظ استهداف هذه الأسهم بشكل لافت أغلب جلسات الشهر الجاري، ومن الأسهم النشطة التي عززت زيادة النشاط بالسوق الأول سهم المتكاملة بعد انضمامه لمؤشر فوتسي، ومن المنتظر ان يضخ في شرايين البورصة الكويتية أكثر من نصف مليار دولار خلال الشهر المقبل.
- شهدت جلسات شهر نوفمبر توالي إفصاحات الشركات عن النتائج المالية للتسعة أشهر الأولى من 2018، وجاءت هذه النتائج محملة بنمو بلغ نحو 9,5٪ مقارنة بذات الفترة من 2017، مما عزز نشاط البورصة، خاصة ان أرباح الشركات لهذه الفترة تتبلور معها إلى حد كبير النتائج الختامية للعام المالي.
- خالفت البورصة حركة أسعار النفط الكويتي الذي شهد تراجعا خلال الفترة الماضية، وتراجع من مستوى 80 دولارا للبرميل إلى أقل من 60 دولارا، وهي خطوة إيجابية بالنسبة لبورصة الكويت التي طالما تجاهلت المؤثرات الإيجابية واتبعت تراجع أسعار النفط.

(زين علام)

متوسط السيولة ارتفع لـ 16,7 مليون دينار من 13,5 مليوناً في أكتوبر

وفي مقابل المكاسب المحققة خلال نوفمبر، كان هناك تراجع على مستوى السيولة بنحو 8٪ والتي بلغت بنهاية تعاملات الشهر 285 مليون دينار انخفاضا من 310 ملايين دينار في الشهر الذي سبقه، ويرجع السبب في ذلك لاقتصار عدد جلسات التداول على 17 جلسة بسبب الأحوال الجوية التي تسببت في إغلاق السوق لأكثر من جلسة، وبذلك بلغ متوسط التداول اليومي خلال نوفمبر 16,7 مليون دينار ارتفاعا من 13,5 مليون دينار في اكتوبر الماضي.

وأغلقت مؤشرات السوق على ارتفاع في الأداء، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,3٪، محققا 67 نقطة مكاسب، ليرتفع المؤشر إلى 5109 نقاط، ارتفاعا من 5042 نقطة الشهر الماضي.
- شهد مؤشر السوق الأول ارتفاعا بنسبة 1,6٪، وذلك بمكاسب 84 نقطة ليصل إلى 5318 نقطة، ارتفاعا من 5234 نقطة في أكتوبر الماضي.
- حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,7٪، ليصل إلى 4730 نقطة من 4694 نقطة في الشهر الفائت.

استعمالها سيكون محلياً فقط

عملة رقمية لبنانية.. قريباً

كونا: أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة امس أن العملة الرقمية ستصدر قريبا عن المصرف وسيكون استعمالها محليا فقط لتسهيل أساليب الدفع وتفعيل التكنولوجيا المالية وتوفير الكلفة على المستهلك.

وقال سلامة في كلمته خلال افتتاح الدورة الرابعة لملتقى «مكافحة الجريمة الالكترونية» إن «العملة الرقمية تختلف عن العملات الافتراضية أي (البتكوين) التي حذر مصرف لبنان منها لأن العملة الافتراضية أو الأصول الافتراضية تساعد في عمليات تبييض الأموال بوتيرة أعلى من تمويل الإرهاب».

وشدد على أهمية امتلاك المصارف «ميزانية اكبر وأدوات اكثر لحماية المعلومات حيث تم خرق مصارف مركزية وشركات صناعية كبيرة واختفت أموالها».

من جهته، اكد المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان أهمية العمل على تحقيق الأمن المعلوماتي باعتباره شرطا أساسيا لحسن سير عمل مختلف النظم والبرمجيات والشبكات الإلكترونية للحد من المخاطر السيبرانية وتأمين وسائل الحماية.

ولفت إلى أن قوى الأمن الداخلي بدأت عملية مكننة في مختلف القطاعات على ان تستكمل خلال السنوات المقبلة. وأوضح اللواء عثمان أن قوى الأمن المحلية تمتلك القدرة على ضبط الأمن، مضيفا «لم نستعمل بعد قدراتنا للحفاظ على حرية التعبير».

يذكر أن الملتقى تنظمه هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان بالتعاون مع مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) بدعم من المفوضية الأوروبية وبالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال.

خفض إنتاج النفط أضفى مزايا من الاستقرار على الأسواق النفطية

اقتصاد الخليج بعد 4 سنوات عجاف.. بصيص من الأمل بانتعاش وشيك

محمود عيسى

قالت مجلة ميد انه بعد مرور 4 أعوام من انهيار أسعار النفط الذي ألقى بسوق مشاريع دول الخليج في ركود عميق، فإن السوق يشهد نقطة تحول جديدة.

ومن وجهة نظر مالية، فان قرارات خفض إنتاج النفط من أجل إضفاء الاستقرار على الأسواق النفطية والتي ترافقت مع تقليص الإنفاق لحماية المالية العامة للدولة قد آتت ثمارها، فقد تعافت أسعار النفط وأصبحت الأوضاع التمويلية لمعظم الدول قوية، حيث كانت مستويات المديونية والعجز تدار بشكل جيد. ولكن بالنسبة للأعمال التجارية، لاسيما بالنسبة لقطاع المشاريع الكبرى، كانت السنوات الأربع الماضية بمنزلة كابوس، وقد انخفضت قيمة ترسيات العقود في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 60٪ من مستويات عام 2015، فيما واجه المقاولون أزمة تدفق نقدي بسبب زيادة التأخير في الدفع وأدت تخفيضات الدعم وفرض الضرائب الجديدة مثل ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال.

ولكن ما ان بدأ التقشف يحدث ضرره بالاقتصاد الأوسع نطاقا مع انخفاض أسعار العقارات، وهبوط الإنفاق الاستهلاكي وتراجع عائدات السياحة والسفر، فإن الانتعاش في أسعار النفط شكل قوة دافعة للحكومات للعودة إلى الإنفاق الرأسمالي. وانطلقت برامج خليجية مثل برنامج الإنفاق التحفيزي السعودي الذي تبلغ تكلفته 13,6 مليار دولار وإعلان الإمارات والسعودية عن خطط لزيادة الإنفاق في 2019. ولكن برغم عودة الإنفاق الحكومي من جديد، إلا أن ظروف العمل ستظل صعبة، حيث سيستغرق الاستثمار بعض الوقت ربما حتى النصف الثاني من عام 2019 قبل أن نرى أي ارتفاع حقيقي في النشاط للوصول إلى السوق.

وأضافت: «برغم فتح منافذ الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليج من جديد، إلا أن ظروف العمل بالنسبة لرجال الأعمال والمشاريع ستبقى صعبة».

ومع المخاوف من حروب التجارة العالمية وارتفاع أسعار الفائدة، فإن المراقبين يرون أن الانتعاش هش، ولن يشهد الطلب على الكفاءات نموا كبيرا فيما سيستمر أصحاب المشاريع في محاولات ضغط التكاليف، ومع ان ذلك سيحد من النمو، إلا أننا نرى بصيصا من الأمل بأن الانتعاش وشيك.